مقومات نظام التقييم المصرفي Camels

المقدمة:

تُعتبر المصارف أكثر القطاعات الاقتصادية خضوعاً للرقابة والتنظيم وذلك يعود لما يلي:

أ- تحتل المصارف دور هام في استقرار الاقتصاد.

ب- تنتقل الأزمات المالية بسهولة داخل الجهاز المصرفي.

ت- يتميز هيكل رأس المال المصارف بنسبة رفع مالي مرتفعة highly leveraged تحتاج لتدعيم سلامة الجهاز المصرفي

لمحة تاريخية عن اتفاق بازل 1988

اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ومن هذه النظم نظم التقييم التي تستند إلى نتائج فحص الرقابة الميدانية. وفي هذا الإطار كانت للجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأميركية دوراً هاماً إذ عمدت لتطوير نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه CAMEL وهو نظام موحد تمَ تطبيقه منذ عام 1988، وهو نظام يتمّ بمقتضاه تقييم المصارف وفقاً لمعايير رقابية معينة تمثل ركائز للمصرف وهي : رأس المال ، وجودة الأصول والإدارة، والأرباح المحققة ، والسيولة. وتطور هذا النظام فأصبح يعرف بنظام CAMELS ليغطي الحساسية لمخاطر السوق، إضافة للمعايير الخمس سالفة الذكر.

تعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق والقياس على المستوى الدولي. هذا بالمقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصرف الأصعب في التحديد والقياس.

وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل في سويسرا ، وهي مقر بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements, BIS برئاسة كوك(Cooke) من بنك انجلترا ومن هنا جاءت التسمية ب "لجنة بال أو بازل أو كوك"

مقومات نظام التقييم المصرفي Camels :

يعتمد نظام التقييم CAMELS على إجراء التحليل الشامل للمصرف وذلك بهدف التأكد من سلامة وضع المصرف ومدى قدرته على تحمل المخاطر المصرفية والأسلوب الذي تدار به هذه المخاطر ،حيث يتم ذلك من خلال ما يلي:

*تقييم المخاطر : وتتضمن تحديد مخاطر المصرف ومدى تأثره بها ووضع حدود قصوى للمخاطر التي يتعرض لها المصرف .

*الرقابة على التعرض للمخاطر : وتتضمن السياسات والإجراءات المتخذة من قبل إدارة المصرف بهدف الحفاظ على سرية المعلومات وتدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التأهيل المستمر للعاملين في المصرف

*متابعة هذه المخاطر : وتشتمل على متابعة إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من سلامتها وفاعليتها وسلامة إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية التي تكفل الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتخفيف من حدتها .

يتكون نظام التقييم المصرفي Camels من ستة مقومات وهي:

كفاية رأس المال	Capital Adequacy
جودة الأصول	Asset Quality
الإدارة	Management
العوائد (الأرباح)	Earnings
السيولة	Liquidity
الحساسية إلى مخاطر السوق	Sensitivity to market risk

إن الغرض الأساسي من استخدام نظام التقييم CAMELS ، هو تحديد المسبق للمخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تطلب:

1- بذل عناية رقابية خاصة.
2- تحديد أولويات الرقابة اللازمة.
3- تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

قد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعّالة لتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد. وأيضاً أثبت هذا النظام فعّاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وطبقاً لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم في التأكيد على أن جميع المؤسسات المالية جرى تقييمها بشكل شامل وعلى أساس موحد.

التصنيف الرقمي للبنوك حسب معايير لجنة بازل ودلالاته:

حسب معايير لجنة بازل فإن تطبيقه يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1-5) حيث يكون التصنيف(1) الأفضل، والتصنيف(5)الأدنى

ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

ان المصارف التي يكون تصنيفها(4)أو(5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما يتطلب تطبيق رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.

أما المصارف التي يكون تصنيفها(3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول ، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب(1و2)فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحدّ أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

و لتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادة لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

وسنتعرف الآن بشيء من التفصيل على كل مفردة من مفرداتCAMELS

أولاً: كفاية رأس المال Capital Adequacy:

برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور لاحقاً بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل(1) والذي أشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته ب(8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100)دولة

تعريف رأس المال:

يعتبر رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، وقد يعرف بما يلي:

رأس المال التنظيمي(الرقابي) Regulatory Capital:

هو الحدّ الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو سلطة الرقابة المصرفية.

رأس المال الاقتصادي Economic Capital:

هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقاً لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر.

وتعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة والتي تطلبت تعديلاً في الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة ، وبالتالي يجب أن يكون لها تغطيتها الخاصة أيضاً.

ونورد ملخصاً لأهم وظائف رأس المال في المصارف:

قاعدة أساسية لنمو وتطور المصرف.

حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين.depositor protection

زيادة القدرة في الحصول على الأصول الثابتة.

امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة.

تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات.

تمثيل المالكين في إدارة المصرف.

للتوضيح أجرى التحليل في ضوء النماذج المستخدمة في أحد البنوك والتي تستند إلى نموذج تقييم كفاية رأس المال حسب ماأقرته لجنة بازل، وكذلك النماذج الأميركية التي تّم تعميمها من خلال برامج المساعدات الفنية الأمريكيةUSAIDللدول، والتي أخذت فيها أغلب الدول العربية.

وقد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنظام، تطبيقاً على الميزانية العمومية للبنك للسنوات 2011,2010،وبالقدر الذي توفرت لنا معه البيانات اللازمة للتقييم.

البيان	2010	2011
أولاً: رأس المال التنظيمي		
ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر		
أ) النقد والأرصدة النقدية والأوراق المالية	95484733	102584449
ب) التسهيلات الائتمانية والموجودات الثابتة الأخرى	95484733	102584449
ج)البنود خارج الموازنة	8117107	7430261

ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال	2000	2001
رأس المال التنظيمي		
÷	÷	÷
الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر		
نسبة كفاية رأس المال	%15.5	%16.29

تقييم كفاية رأس المال- CAPITAL

باستعراض نسبة كفاية رأس المال السابقة، يتبين لنا أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للعام 2011 مقارنة مع العام 2010 ، وأن هذه النسبة في السنتين موضوع التقييم هي أعلى من مثيلاتها في البنوك الأخرى ، كما أن هذه النسبة تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة بازل والتي قررت الحدّ الأدنى لها 8% ، وكذلك حسب النسبة المقررة من سلطة النقد السورية(10%للبنوك التجارية). وبالتالي فهي تعطي الثقة عند التعامل مع هذا البنك.

مثال عن كفاية رأس المال

37 كفاية رأس المال (تتمة)

يوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال:

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
بنود رأس المال الأساسي:	**21,869,907,815**	14,062,463,412
الأموال الخاصة الأساسية:		
رأس المال المكتتب به	**4,164,746,812**	4,163,900,328
الاحتياطي القانوني	**751,648,092**	563,718,811
الاحتياطي الخاص	**751,648,092**	563,718,811
الأرباح المدورة غير المحققة	**16,638,647,648**	10,166,723,648
الخسائر المتراكمة المحققة	**(396,950,518)**	(1,350,292,517)
ينزل منها:		
صافي الموجودات غير الملموسة	**(39,832,311)**	(45,305,669)
بنود رأس المال المساعد:	**152,442,334**	154,189,834
صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع بعد خصم 50% منها	**9,455,625**	11,203,125
احتياطي عام مخاطر التمويل	**142,986,709**	142,986,709
مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)	**22,022,350,149**	14,216,653,246
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**148,403,946,262**	88,098,429,736
حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد المرجحة بالمخاطر	**2,027,074,000**	1,250,107,000
مخاطر السوق	**321,858,000**	752,953,000
المخاطر التشغيلية	**1,976,047,197**	1,687,856,840
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%14.42**	%15.49
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	**%99.09**	%98.52
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**%14.32**	%15.32

تأسيساً على ماسبق فإنه يمكن تصنيف البنك بالنسبة لكفاية رأس المال في المرتبة الأولى.

المصرف الذي يصنف رأسماله(2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله(1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال . ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

المصرف الذي يصنف رأسماله(3)

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة . مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة و/أو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله. وهي في حدّ ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

المصرف الذي يصنف رأسماله(4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية. حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية ، و/ أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته.

وبناءً على ماسبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال.

فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

المصارف التي يصنف رأسمالها (5):تعتبر متعسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتلافي خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي ، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانياً: جودة الأصول Assets Quality:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

1- حجم ونوع الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
2- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
3- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.

4- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

5- فعّالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

6- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين...الخ)

7- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر القروض والائتمانات المتعثرة.

8- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل(الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة ، الكمبيالات...الخ).

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(1) يتصف بالمؤشرات التالية:

1- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.

2- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تمّ تمديدها.

3- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.

4- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.

5- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

6- الأصول المصرفية الأخرى(غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(2) يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

1. يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
2. توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
3. تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.
4. انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(3) يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة إلى هلاك رأس المال أو اعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر(لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو اكثر من الخصائص التالية:

1. استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ منها.
2. الائتمانات المصنفة الرديئة(المشكوك فيها والمولدة للخسائر)تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
3. تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

ثالثا: الإدارة- MANAGEMENT

إن إدارة المصرف تعتبر من المكونات الأساسية للحكم على مدى سلامة ونجاح المصرف في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وإن ذلك يعتمد على مدى قدرة الإدارة على التعامل مع التغيرات الاقتصادية التي فرضت وجودها في الاتجاهات كافة ، و على سلامة الفصل بين المهام و المسؤوليات و توزيعها .

و بموجب نظام التقييم Camelsيتم تصنيف المصرف حسب إداراته من 1 إلى 5 وذلك استنادا إلى دراسة مجموعة من العوامل تتمثل بمدى فهم الإدارة للمخاطر المرافقة لأداء المصارف لنشاطاتها و سلامة التدقيق الداخلي و الخارجي في المصرف ووضع وتطوير الخطط والاستراتيجيات المناسبة، و الالتزام بالقوانين و التشريعات الناظمة، وتوجه الإدارة لتغليب المصلحة العامة للمصرف، ورفع كفاءة الموارد البشرية و تأهيلهم التأهيل المناسب الأمر الذي سينعكس في جودة الأصول و كفاية رأس المال والأرباح و السيولة .

رابعاً: الربحية Earnings

تعتبر الربحية الهدف الرئيسي للمصارف و هو أهم العناصر لاستمرار المصرف في أداء نشاطه ، و يتم قياس الربحية من خلال تحليل العائد الذي يحققه المصرف الذي يعتمد و يتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .

و يتم تصنيف المصرف بموجب ربحيته من 1 إلى 5 وذلك بموجب دراسة العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة بمكونات الدخل التي يحققها المصرف و تأثير الأرباح الاستثنائية ، و كفاية المخصصات الخاصة بخسائر القروض ، و

مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر و دفع حصص أرباح معقولة، كما يعتبر اتجاه مكونات الدخل و فعالية إعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات على غاية من الأهمية في هذا السياق .

حيث يحقق المصرف الذي يتم تصنيفه (1) نسبة ربحية أكثر من 1 % . أما المصرف الذي يتم تصنيفه (2) نسبة ربحيته تتراوح بين 0’75%و1% ، أما المصرف الذي يتم تصنيفه (3) نسبة ربحيته تتراوح بين 0’50% و0’75%، و المصرف الذي يتم تصنيف (4) نسبة ربحيته بين 0’25 %و0’50%، اما المصرف الذي يتم تصنيفه (5) نسبة ربحيته أقل من 0’25%أو الدخول في الخسائر .

خامساً : السيولة Liquidity

تشير السيولة إلى مدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لأداء المصرف لالتزاماته في الوقت المحدد، لذا يعتبر عنصر السيولة هاما في التعامل مع المودعين .

و يتم تصنيف المصرف حسب عنصر السيولة من 1إلى 5و ذلك بموجب دراسة مجموعة من القضايا ذات العلاقة بعنصر السيولة وهي : حجم و مصادر الأموال السائلة ، و مدى تقلب الودائع تحت الطلب و مدى الانسجام بين تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم، ومدى العلاقة مع المصارف الأخرى لأغراض الاقتراض و ذلك تلبية لإحتياجات السيولة .

سادساً: حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

تعتبر المخاطر المصرفية من الأمور بالغة الأهمية في جدول أعمال إدارات المصارف، وذلك نتيجة التطورات المالية و المصرفية التي حدثت ومازالت تحدث على المستوى الدولي ، حيث جعلت تلك التطورات المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية ، لذلك عند تصنيف المصارف وفق نظام التقييم Camels لابد من التركيز على العديدات من الموضوعات في هذا الخصوص:

مخاطر الائتمان: وتتمثل في فشل أو عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، كما يمكن أن تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة المصرف غلى تكوين مخصصات كافية لتجنب تعرض المودعين لخسائر محتملة وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالاة فيها نتيجة عدم استبعاد الفوائد المهمشة .

مخاطر السعر : و تتمثل على نوعين من المخاطر ، الأولى مخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر تغيرات أسعار الصرف ، و التي تحدث نتيجة التغير العكسي في تلك الأسعار .

مخاطر السيولة : و يتمثل هذا النوع من المخاطر بعدم توفر الأموال السائلة للوفاء بالتزامات المصرف في الوقت المحدد ، وذلك نتيجة عدم الانسجام و التطابق بين آجال و تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم ،مما يضطر المصرف إلى عملية الاقتراض بتكلفة مرتفعة فضلا عن احتمال عدم توفر عملية الاقتراض أحيانا .